برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 6-2011/6/10

تقارير التقييم

البند 7 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم أثر دعم **البرنامج** للتغذية المدرسية في كوت ديفوار

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2011/7-C/Rev.1
1 June 2011
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة مكتب التقييم: السيدة C. Heider رقم الهاتف: 066513-2030

كبيرة موظفي التقييم، مكتب التقييم: السيدة S. Burrows رقم الهاتف: 066513-2519

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

هذا هو التقييم الرابع لتأثير التغذية المدرسية الذي طلب مكتب التقييم إجراءه. وهو يقدم أدلة تُظهر جدوى التغذية المدرسية وتبيِّن فعاليتها في الأوضاع المضطربة بغية الاستفادة منه في دعم تصميم البرامج والاستنارة به في سياسة التغذية المدرسية. واتبع التقييم منهجا يجمع بين عدة طرائق مستعرضاً الوثائق الموجودة ومستعيناً بأدوات كمية ونوعية مكمِّلة في جمع البيانات. بيد أن الاضطرابات السياسية التي اندلعت في كوت ديفوار ابتدءا من سبتمبر/أيلول 2010، أسفرت عن إيقاف العمل الميداني فتعذر إنجازه وفق ما كان مقرراً بشأنه أصلاً من حيث نطاقه والدقة المتوخاة فيه.

ويمثل البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في كوت ديفوار، من حيث سياسته المتمثلة في "مدرسة واحدة، مطعم مدرسي واحد"، مثالاً رائداً لبرنامج تمسك السلطات الوطنية بزمامه حقاً ومدرجاً في صميم الخطط الوطنية لقطاع التعليم. ولدى كوت ديفوار سياسة لاستدامة للتغذية المدرسية محورها نموذج محلي المنشأ أمده **البرنامج** بدعمه في كل أطواره.

وإثر انقسام هذا البلد في عام 2002، اقتصر برنامج التغذية المدرسية العادي الذي تنفذه الحكومة ويحظى بدعم من **البرنامج** على المدارس الواقعة في الجزء الجنوبي. أمّا في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى التي تسيطر عليها قوات المتمردين، فضمّن **البرنامج** التغذية المدرسية في عمليتين قطريتين متتاليتين من عمليات الطوارئ رمتا إلى حماية الإنسان والأصول المنتجة أثناء السعي للتوصل لحلول سياسية وأمنية للأزمة. واستمر إتباع هذا النهج المزدوج في عمليتين متتاليتين من عمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة على الصعيد الوطني من عام 2005 إلى عام 2009 هدفتا إلى تخفيف وطأة التأثيرات الناجمة عن الأزمة.

وتبيّن من التقييم أنّ برنامج **البرنامج** كان، وفق تصميمه الأصلي، مجدياً ومتناسباً مع الاحتياجات آنذاك. بيد أن الوسائل المتاحة **للبرنامج** والعلاقة بينه وبين الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية لم تعد تكفل دعم النتائج التعليمية والجنسانية المتوخاة أو فوائد شبكة الأمان المتوقع تحقيقها وذلك بسبب تواصل الاضطرابات. وتعذر قياس التأثيرات التغذوية المحتملة -التي لم تكن مقررة - على نحو صريح.

ولئن قدمت عمليات **البرنامج** وجبات غذائية لأعداد كبيرة جداً من الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وفي الجنوب، فإن العدد الكلي لأيام الوجبات وانتظامها لم يكونا كافيين لتشجيع الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وإكمالها. ولم يكتشف التقييم أية فروق في معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسي بين المجموعات المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها في أي من المنطقتين المذكورتين. وفضلاً عن ذلك، ظلت الفتيات دون مستوى الفتيان من حيث إكمال الدراسة الابتدائية. وليس هناك سوى دليل واهن على أن الوجبات المدرسية حققت مزية ذات شأن للأسر من حيث نقل القيمة، لاسيما في حالة أشد الأسر ضعفاً.

وقوضت عوامل خارجية، ناتجة عن استمرار النزاع لا يتحكم **البرنامج** فيها، النتائج أيمّا تقويض فزادت مستويات الهشاشة ارتفاعاً وقللت بالتالي من قدرة الأسر على إلحاق أطفالها بالمدارس. ويصح ذلك بوجه أخص على أشد الأسر ضعفاً التي أضحى دخلها أقل كثيراً عن دخل الأسر الأقل ضعفاً. ورأت بعض الأسر في استئناف برنامج التغذية المدرسية مؤشراً بعودة الأمور إلى نصابها، غير أن تذبذب الوجبات المدرسية قوض المفاضلة بين تكاليف إرسال الأطفال إلى المدارس والفوائد المحققة منه.

وإثر انخفاض التمويل وتنامي الطلب بعد عام 2007، أسفر تقبل **البرنامج** قراراً حكومياً يقضي بتقديم حصة أقل من الأغذية للعدد نفسه من المدارس- عوضاً عن تقليل عدد المدارس المستفيدة عن تأثير سالب على النتائج أيضاً.

وخلاصة القول أن ثمّة مبررات قوية قبل اندلاع الأزمة لالتزام **البرنامج** بدعم استراتيجية الحكومة للاستدامة حتى يبلغ برنامج التغذية المدرسية مرحلة الاكتفاء الذاتي. غير أن فقدان الحكومة السيطرة على 60 من مناطق هذا البلد و40 في المائة من سكانه لفترة طويلة عرقل تحقيق أهداف **البرنامج** التعليمية والجنسانية وذات الصلة بشبكة الأمان على الوجه الأكمل.

ويقدم التقييم عشر توصيات لإعادة تركيز دعم **البرنامج** حيث تمس الحاجة إليه، بالاستعانة بأكثر النُهج ملائمة لأهداف سياسة **البرنامج** الحالية وتحقيق التناسب بين تغطية البرنامج والموارد المتاحة له حتى يتسنى توفير التغذية المدرسية المنتظمة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة المعنونة "تقرير موجز عن تقييم أثر دعم **البرنامج** للتغذية المدرسية في كوت ديفوار" (WFP/EB.A/2011/7-C/Rev.1) و"مذكرة إجرائية بشأن رد الإدارة على توصيات التقرير الموجز عن تقييم أثر دعم **البرنامج** للتغذية المدرسية في كوت ديفوار" (WFP/EB.A/2011/7-C/Add.1) ويشجع على مواصلة تنفيذ التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية

معالم التقييم

1- هذا هو التقييم الرابع من سلسلة تقييمات التأثير المختلطة الطرائق للتغذية المدرسية التي طلب مكتب التقييم **بالبرنامج** إعدادها بغية الاسترشاد بها في عمليتي المساءلة والتعلم. وتكمن أهداف هذا التقييم في ما يلي:

1) تقييم جدوى التغذية المدرسية وفعاليتها في بيئة مضطربة؛
2) تقييم الحصائل والآثار المحققة ذات الصلة بتصور **البرنامج** الجديد للتغذية المدرسية بحسبانها شبكة أمان اجتماعي؛
3) تحديد التغييرات اللازمة لزيادة جدوى التغذية المدرسية وفعاليتها في البيئات المضطربة.

2- منذ عام 2002، انقسم كوت ديفوار إلى منطقتين هما المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها الحكومة والمنطقة الشمالية الغربية الوسطى التي يتمركز فيها متمردو القوات الجديدة السابقة (أنظر الخريطة الواردة في الملحق). وقد أُعِدّ التقييم بحيث يُقيّم الأثر في كلتا المنطقتين.

3- وتضمن النهج المختلط الطرائق استعراض الأدبيات والبيانات والاستطلاعات التي أُجريت على عينة تمثيلية مكونة من 260 1 أسرة تم اختيارها عشوائياً أيضاً وفق عملية لاختيار العينات تألفت من مرحلتين. وينتمي نصف هذه الأسر إلى 30 مجتمعاً محلياً تم اختيارها عشوائياً في مناطق التجمع التي يشملها برنامج التغذية المدرسية – "المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية"؛ ونصفها الثاني في 30 مجتمعاً محلياً في المقاطعات نفسها ولكنها تقيم في مناطق تجمع ليس بها مطعم مدرسي بالمرة – "المجتمعات المحلية غير المتلقية للتغذية". وساعد عقد مقارنة بين المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها في إسناد النتائج إلى البرنامج.

4- وتوقف العمل الميداني للتقييم إثر الإعلان المفاجئ بإجراء انتخابات في كوت ديفوار والأزمة السياسية التي تمخضت عنها. واستوجب الأمر الاستعاضة عن المقابلات المقررة ومجموعات التركيز في المدارس ومع طائفة واسعة النطاق من الجهات المعنية بمقابلات هاتفية، ممّا ضيّق نطاق التقييم وقلل دقته إلى حد كبير مقارنة بالتصميم الأصلي.

5- ومثلت الأسرة وحدة التحليل الرئيسية لتقييم الأثر. وخضعت البيانات للتحليل بطريقتين هما: (1) عقد مقارنة بين المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها في منطقة واحدة ـ المنطقة الجنوبية أو الشمالية الغربية الوسطى؛ (2) عقد مقارنة بين استجابات الأسر في المناطق المعالجة وغير المعالجة في كلتا المنطقتين. وإضافة إلى ذلك، وضع التقييم الأسر في مجموعات حسب درجة هشاشتها وحدد ما إذا كانت التأثيرات تختلف باختلاف الفئات.

السياق القطري

6- كان كوت ديفوار طوال ثلاث عقود منذ استقلاله في عام 1960 من أكثر البلدان ازدهاراً في المنطقة، وحقق مؤشرات مناظرة عالية من مؤشرات التنمية البشرية. بيد أنه بحلول عام 2009 احتل الرتبة 163 من بين 183 بلداً في مؤشر التنمية البشرية. وحسب المسح الحكومي لمعايير الحياة لعام 2008، ازدادت نسبة السكان المصنفين في فئة الفقراء من 38.4 في المائة في عام 2002 إلى 50 في المائة في عام 2007.

7- وطوال الفترة المشمولة بالتقييم، تعرضت البيئة الاجتماعية- السياسية إلى هزات تكاد لا تتوقف في هذا الموقع أو ذاك من كوت ديفوار. وتجلى ذلك في عدد المدارس الابتدائية العاملة في سائر أنحاء البلاد الذي انخفض من 975 8 مدرسة

في عام 2001 إلى 784 5 مدرسة في عام 2003. وفي السنة الدراسية 2007/2006، أسفر تجدد الأمل بحلول السلام عن ازدياد عدد المدارس فبلغ 106 9 مدرسة ووصل هذا العدد إلى 009 10 مدرسة عاملة في العام الدراسي 2009/ 2010. غير أن المدارس لم تفتح أبوابها خلال انتخابات عام 2010 والأزمة التي أعقبتها.

دعم البرنامج لبرنامج التغذية المدرسية (2000/1999 إلى 2010/2009)

8- كانت مساعدة **البرنامج** للتعليم خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2002 جزءاً من الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم[1] وبرنامج الحكومة لاستدامة التغذية المدرسية الذي[2] يمثل نموذجاً رائداً لبرنامج محلي المنشأ للتغذية المدرسية. ويهيئ هذا البرنامج الذي تتولى إدارته الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية بوزارة التربية ويتبع السياسة المتمثلة في "مدرسة واحدة، مطعم مدرسي واحد" السبيل لتسليم زمام إدارة برنامج التغذية المدرسية إلى المجتمعات المحلية شيئاً فشيئاً من خلال لجان القرى. وإثر الأزمة التي اندلعت في عام 2002، اقتصر برنامج التغذية المدرسية الذي تتولى إدارته الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية بدعم من **البرنامج** على المدارس الواقعة في جنوب البلاد. ولاستكمال ذلك، ضمّن **البرنامج** التغذية المدرسية في عمليتي طوارئ متتاليتين على الصعيد الوطني ترميان إلى حماية الإنسان والأصول الإنتاجية ريثما يتم التوصل لحلول سياسية وأمنية للأزمة. وفي المنطقة الشمالية الغربية الوسطى، نفذ **البرنامج** هاتين العمليتين بالتعاون مع منظمات غير حكومية شريكة. واستمر هذا التدبير المزدوج في إطار عمليتين متتاليتين من عمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة من عام 2005 إلى عام 2009 هدفتا إلى تخفيف وطأة التأثيرات الناجمة عن الأزمة. ويرد في الشكل 2 الإطار الزمني للأحداث الخارجية التي وقعت والتغييرات التي طرأت على عمليات **البرنامج** خلال السنوات العشرة المنصرمة.

الشكل 1: نسبة المطاعم المدرسية التي يدعمها البرنامج

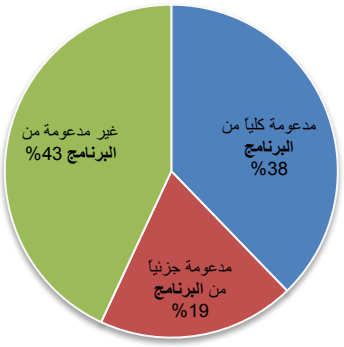

9- وفي سائر أجزاء المنطقتين، تلقت ما بين 70 و90 في المائة من المدارس المشاركة في برنامج التغذية المدرسية مساعدة من **البرنامج**. وفي السنة الدراسية 2010/2009، شارك ما يزيد قليلاً عن 50 في المائة من جميع المدارس في البلاد في برنامج التغذية المدرسية. ويبيّن الشكل 3 قيمة مساهمات **البرنامج** المقدمة إلى كوت ديفوار من عام 2001 إلى عام 2009 ،غير أن النسبة المخصصة للتغذية المدرسية غير مسجلة .

10- وفي عام 2009، حظي برنامج استدامة التغذية المدرسية تارة أخرى بالأولوية في مشروع إنمائي جديد تابع **للبرنامج** (107590). وتوجد في الوقت الحالي 229 مجموعة تغذية مدرسية محلية المنشأ في القطر بأكمله، بيد أن أقل من 5 في المائة من المطاعم المدرسية حققت الاكتفاء الذاتي التام.

[1] حكومة كوت ديفوار. 1998. الخطة الوطنية لتنمية قطاع التربية والتعليم. أبيجان.

[2] حكومة كوت ديفوار. البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية.(*Programme Integré de Pérenisation des Cantines Scolaires*). أبيجان.

الشكل 2- الإطار الزمني للأحداث الرئيسية وعمليات البرنامج 1999-2010

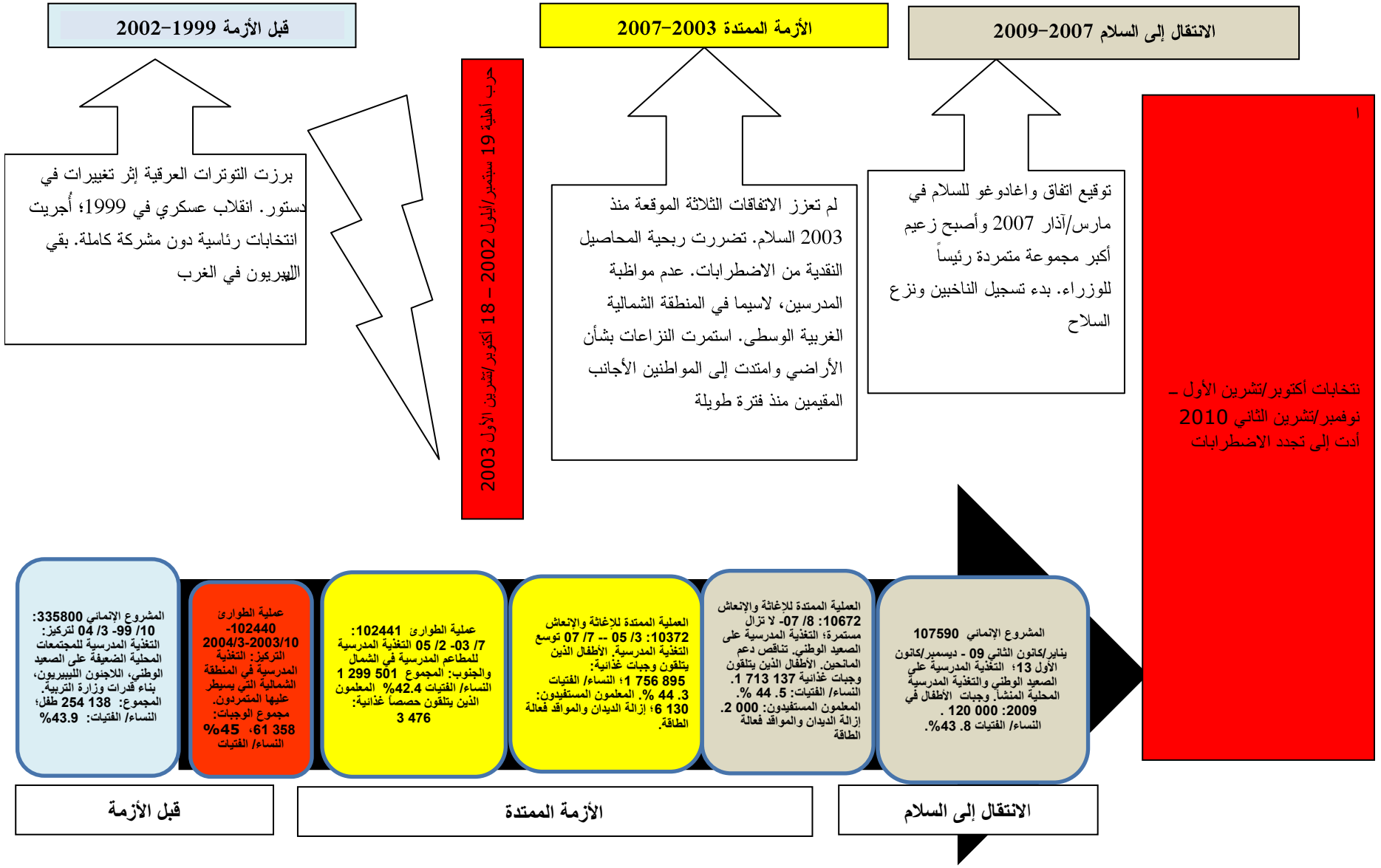

الشكل3 – مساهمات البرنامج في كوت ديفوار 2001– 2009 *(بدولارات الولايات المتحدة)*

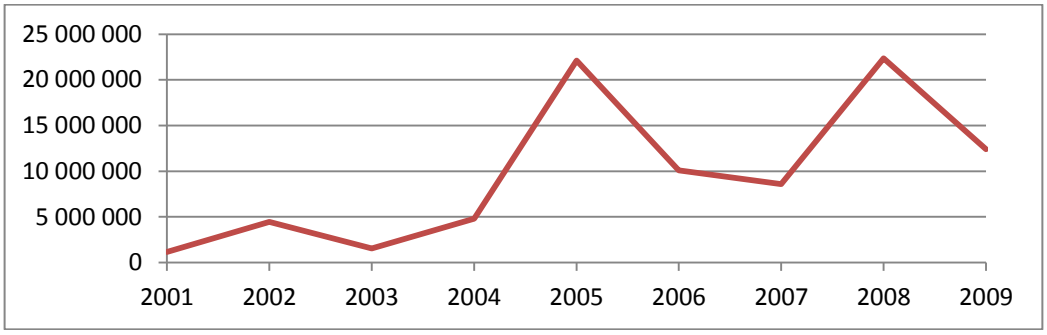

11- ومنذ عقد الثمانينيات، شكل قيام التلاميذ بدفع مقابل مالي يبلغ 25 فرنكا أفريقيا (يعادل الآن نحو 0.05 دولار أمريكي) عن كل وجبة عنصراً أساسياً في إستراتيجية استدامة التغذية المدرسية. وأُسندت إلى اللجان المدرسية مهمة إيجاد سبل تمكّن أطفال أشد الأسر ضعفاً من مواصلة مشاركتهم.

حصائل التغذية المدرسية وتأثيراتها

التعليم والتعلّم

12- حسب بيانات الأمم المتحدة، انخفضت نسبة التمدرس في المدارس الابتدائية خلال الفترة 2003-2009 من 92 إلى 81 في المائة بين الفتيان ومن 70 إلى 64 في المائة بين الفتيات. ولم يُظهر التقييم أية فروق ذات أهمية في الالتحاق بالمدارس بين الأسر في المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها سواء في الجنوب أو في المنطقة الشمالية الغربية الأوسط. بيد أن تصنيف البيانات الأسرية في ثلاثة فئات من الهشاشة، أبان أن زهاء 17 في المائة من الأطفال في سن التمدرس الابتدائي الذين ينحدرون من أشد الأسر ضعفاً لم يلتحقوا بالمدرسة قط مقارنة بنسبة 11 في المائة للأطفال المنتمين إلى أقل الأسر ضعفاً. وفي هذا الصدد أيضاً، لم تتضح أية فروق تُذكر بين الأسر في المناطق المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها.

13- وتشير إحصاءات البنك الدولي عن الفترة المشمولة بالتقييم إلى تدني معدلات إكمال الدراسة تدنياً حاداً بنسب تراوحت بين 41 في المائة في عام 1999 و46 في المائة في عام 2009. وظلّت معدلات إكمال الدراسة بين الفتيات تمثل ثُلثي معدلات الفتيان طوال الفترة المعنية. وظلّت معدلات هجر الدراسة عند معدلها العالي بدرجة غير مقبولة قدرها 20 في المائة.

14- وأبانت البيانات الأسرية التي جمعها التقييم أن معدلات نجاح الأطفال انخفضت انخفاضاً كبيراً في المرحلتين المفصلتين من أطوار الدورة التعليمية: عند بلوغ الأطفال سن تحمُّل مسؤوليات في منازلهم وعند بلوغهم عمراً يعتبر فيه أولياء أمورهم أنهم قد حصلوا على قدر كافٍ من التعليم. ويصل الأطفال إلى هاتين المرحلتين المفصلتين في سن أبكر في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى من أقرانهم في الجنوب، بيد أنه لا توجد فروق بين المجموعات المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها.

15- وفي المتوسط، يبلغ ثلث الأطفال في سن التمدرس فقط مستوى تعليمياً يتناسب وأعمارهم. ويُرجح أن لا يبلغ الأطفال المنحدرين من أشد الأسر ضعفاً هذا المستوى مقارنة بأقرانهم من الأسر الضعيفة بدرجة معتدلة أو أقل. وإضافة إلى ذلك، حقق الأطفال في الأسر المندرجة في جميع فئات الهشاشة في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى معدلات تحصيل أقل من أقرانهم المنحدرين من أشد الأسر ضعفاً في الجنوب. وتكاد معدلات التخرج في الجنوب تعادل ضعف نظيرتها في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى في كلتا المجموعتين المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها.

الشكل 4- التحصيل الدراسي (المستوى التعليمي المتناسب مع العمر) حسب فئات الهشاشة

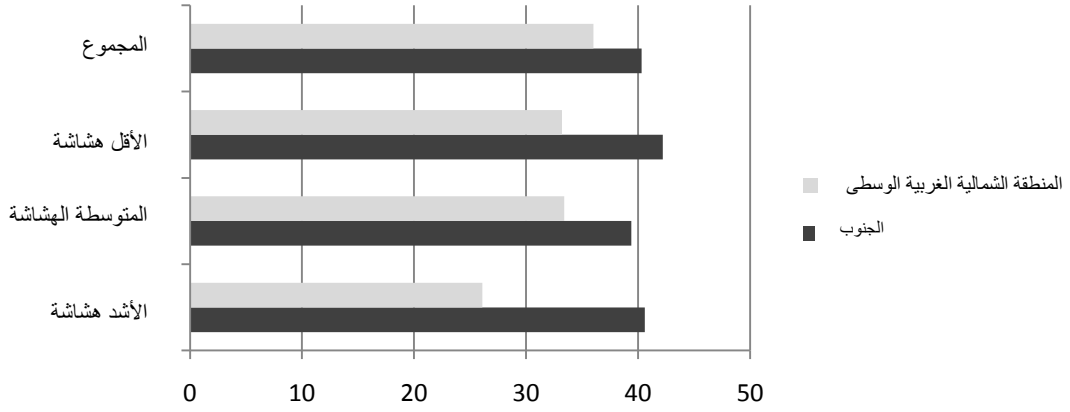

الشكل 5: التحصيل الدراسي حسب العمر والمنطقة المتلقية للتغذية/غير المتلقية لها

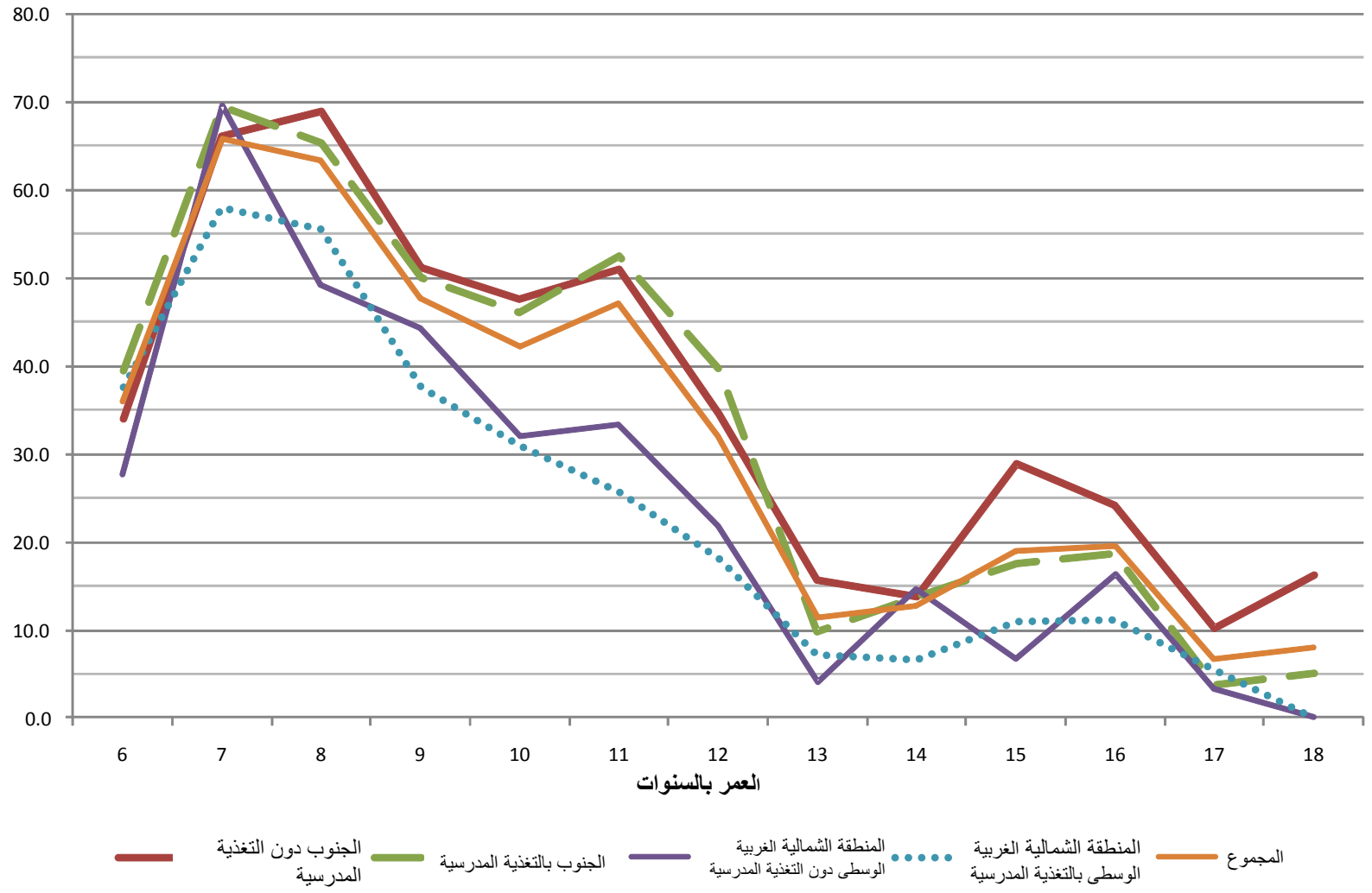

التغذية

16- لم يكن تعزيز التغذية هدفاً جلياً من أهداف دعم **البرنامج** للتغذية المدرسية. وإضافة إلى ذلك، كفت المطاعم المدرسية عن العمل منذ يونيو/حزيران 2010، مما جعل عقد مقارنة لتنوع الوجبات الغذائية واستهلاك الأغذية[(3)] على مستوى الأسرة بين المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية وغير المتلقية له أمراً غير ذي جدوى.

17- وتباينت السلال الغذائية المقدمة أثناء فترة التقييم وفق الزمان والمكان ومن حيث انتظام الإمدادات. وحال قصور البيانات دون إجراء استعراض منتظم لتشكيلة الحصة الغذائية. وفضلاً عن ذلك، حالت الأزمة السياسية التي اندلعت في عام 2010 دون أن يتحقق فريق التقييم من الحصص الغذائية الحالية.

18- بيد أن التقييم أظهر أن الأسر في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى استهلكت، في المتوسط، وجبات غذائية في اليوم أكثر من رصيفتها في الجنوب، بينما كانت أغذية أشد الأسر ضعفا في كلتا المنطقتين أقل تنوعاً بمقدار كبير- في حالة الكبار والأطفال- واستهلكت من الوجبات الغذائية عدداً أقل من الأسر الأخرى. وفي جميع فئات الهشاشة، كانت المتوسطات في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى أقل من مثيلاتها في الجنوب، باستثناء عدد الوجبات في حالة أقل الأسر ضعفاً الذي لم يكن مختلفاً إحصائياً في المنطقتين.

تحويل القيمة

19- حال توقف العمل الميداني دون حساب قيمة الأغذية المحولة. بيد أن الفائدتين الأشيع ذكراً من بين فوائد برنامج التغذية المدرسية، سواء في الجنوب أو المنطقة الشمالية الغربية الوسطى، هما الوفورات المالية أو الغذائية التي حققتها الأسر وإتاحة أوقات حرة للبالغين الذي كانوا كثيراً ما يمضونها في أنشطة إنتاجية أو لإدرار الدخل. ورأت الأسر في الفئة الأشد ضعفاً في التغذية المدرسية فوائد أكبر من أقل الأسر ضعفاً.

20- وأنفقت 50 في المائة من الأسر على وجه التقريب، بغض النظر عن مستوى هشاشتها، أموالاً أقل على الغذاء أثناء أيام التغذية المدرسية، بيد أن ما بين 30 و40 في المائة منها أنفق القدر ذاته في غير أيام التغذية. ومع ذلك، واصل 52 في المائة من أشد الأسر ضعفاً إعداد وجبة الغداء بينما لم تفعل 38 في المائة منها ذلك. وبسبب توقف العمل الميداني، عجز فريق التقييم عن أن يُمحِّص الأسباب التي جعلت هذه الأسر تدأب على إعداد الوجبات الغذائية. ومن التفسيرات المحتملة لذلك، أن تكون الوجبات الأغذية في المدارس غير مستساغة من الناحية الثقافية وعدم وثوق الأسر في تقديم وجبة مدرسية في كل يوم. ويلزم إجراء مناقشات في مجموعات التركيز مع الآباء والأمهات والأطفال من المجموعات الضعيفة لتحديد الأسباب الفعلية.

21- ويُرجح أن ترى الأسر المصنّفة في أشد الفئات ضعفاً في المطعم المدرسي وسيلة تحقق قيمة جيدة لقاء ما تنفقه أكثر مما ترى فيه الأسر المدرجة في الفئتين الأخريين، شريطة أن يكون بحوزتها من المال ما يكفي لدفع 25 فرنكاً أفريقياً للوجبة المدرسية. بيد أن تقييماً أُجري في عام 1992 لبرنامج المطعم المدرسي في المدارس الابتدائية (1989-1993) أبان أن الرسم البالغ 25 فرنك أفريقي أصبح، في حقيقة الأمر، معيار الاختيار الرئيسي الذي يُحدد أي التلاميذ سيحصلون على الحصص الغذائية عندما يكون عدد الوجبات المدرسية أقل من عدد التلاميذ في المدرسة. وتبعاً لذلك، لم تكن الحصص الغذائية تُقدم على الدوام للأطفال ذاتهم ـعلى سبيل المثال، قد يتناوب أطفال أسرة بعينها في الحصول على المال

(3) عبارة عن معايير غير مباشرة لقياس حصائل التغذية.

لدفع قيمة التغذية المدرسية– وهو أمر عرقل تحقيق حصائل التعلم وشبكة الأمان والتغذية. وإضافة إلى ذلك، قد تُستبعد أشد الأسر ضعفاً التي تفتقر إلى النقود أو تحتاز نذراً يسيراً منها. ورغم إدراك تقييم عام 1992 أهميه هذا المبدأ، فإنه أوصى بإنقاص الرسم إلى 15 فرنك أفريقي في أشد المناطق فقراً. غير أن تقييم عام 2009 لعملية الإغاثة والإنعاش الممتدة 106720 أبان أن المدارس كانت لما تزل تفرض الرسم البالغ 25 فرنك أفريقي للوجبة مقروناً برسوم أخرى، مما يحول دون حصول أشد الأسر ضعفاً على الوجبات المدرسية.

22- وخوّلت الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية المدارس إنشاء صناديق تكفل حصول أطفال أشد الأسر ضعفاً على التغذية المدرسية، غير أن ذلك لم يكن، في ما يبدو، كافيا للحصول على التغذية المدرسية.

23- ولم تتباين تقديرات الآباء والأمهات للنفقات السنوية على التمدرس لكل طفل تبايناً كبيراً بين الأسر في المجتمعات المحلية المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها. بيد أن ثمة فروق بين الفئات الضعيفة. وبلغ متوسط النفقات للطفل الواحد في أشد الأسر ضعفا 159 15 فرنك أفريقي (زهاء 30 دولار أمريكي) مقابل 903 23 فرنك أفريقي (50 دولار أمريكي)- أي بزيادة قدرها 60 في المائة على وجه التقريب- لأقل الأسر ضعفا.

24- ولأنّ متوسط الدخل الشهري للفرد في أشد الأسر ضعفاً يقارب 14 دولار أمريكي، فربما اضطرت هذه الأسر لاختيار الأطفال الذين سيتلقون الوجبة المدرسية بسبب عجزها عن دفع قيمتها لجميع أطفالها. ويمكن أن تكون الرسوم عاملاً مثبطاً من وجهتين لإرسال الأطفال إلى المدارس، فالأسرة لا تدفع رسوم الوجبة فحسب بل وتفقد عمل الطفل في أنشطة منزلية يتعلق معظمها بإنتاج الأغذية وتحويلها.

كيف تحدث التغذية المدرسية التأثير

دور العوامل السياقية التي لا يتحكم البرنامج فيها

25- أثرت الحرب الأهلية على النتائج تأثيراً عظيماً وذلك بطرق شتى. أولاً، تزعزعت الخدمات الاجتماعية في المنطقة الشمالية الغربية لوسطى تزعزعاً شديداً بسبب توقف التمويل من الدولة، فاضطر أولياء الأمور الذين يعانون الشدة إلى جمع الأموال من بعضهم بعضاً لإبقاء المدارس مفتوحة. ثانياً، ألحقت الاضطرابات المتواصلة الضرر بسبل كسب العيش، لاسيما ما كان يعول منها على مبيعات المحاصيل النقدية وسواها من الأنشطة السوقية. ثالثاً، زادت عمليات السرقة والابتزاز التي تمارسها مليشيات كلا جانبي النزاع في نقاط التفتيش تكاليف الوصول إلى الأسواق، كما وثقت منظمات مستقلة [4] انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، شملت الضرب والقتل والاغتصاب سواء في الجنوب أو المنطقة الشمالية الغربية الوسطى. وزال النظام القضائي أو أصابه الفساد، فأصبحت الجرائم ترتكب دون عقاب وصار مرتكبوها طلقاء يواصلون ممارسة أفعالهم.[5]

26- وأدى تضافر فقدان الفوائد وتهديد الأمن البدني إلى العزوف عن المحاصيل النقدية والإقبال على المحاصيل الغذائية، مما قلّ الطلب على العمل اليومي وهو من مصادر الدخل الرئيسية لأشد الأسر ضعفاً. وأسفر ارتفاع مستويات الهشاشة عن اضمحلال قدرة الأسر على إرسال أطفالها إلى المدارس. وأضحى دخل أشد الأسر ضعفاً أقلّ كثيراً عن نظيراتها الأقل ضعفاً. وتتفاوت العوامل المثبطة للتمدرس حسب فئات الهشاشة، فالآباء والأمهات في أقل الأسر ضعفاً يوردون أسباباً من

[4] منظمة العفو الدولي وهيومان رايتس ووتش.

[5] التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/645، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

قبيل "عدم بلوغ سن التمدرس بعد"بينما يذكر نظراؤهم في أشد الأسر ضعفاً أسباباً مالية أو ثقافية في المقام الأول، إذ قال أكثر من ثلثهم أنهم عاجزون عن تحمل تكاليف المدرسة في حين لا يسمح أكثر من 10 في المائة منهم لأطفالهم بالذهاب للمدرسة.

27- واضطُرت أشد الأسر ضعفاً إلى إخراج أطفالها من المدارس، لاسيما أثناء الأوقات الحاسمة من الدورة الزراعية. وفي هذه الأحوال، توجد أيضاً أدلة موثقة على تجنيد القوات المتمردة والمليشيات الأطفال مع ما يرافق ذلك من صعاب تتعلق بتكيفهم مرة أخرى مع الحياة المدرسية الوادعة حين تستأنف المدارس عملها. ولهذه العوامل تأثير جلي على اتخاذ الأسر قراراتها: فأطفال أقل الأسر ضعفاً يُرجّح أن يحصلوا على تعليم يتناسب وأعمارهم أكثر من أقرانهم من أشد الأسر ضعفاً.

28- وخلال السنوات العشر المشمولة بالتقييم، اتسم دعم المانحين بالتفاوت، فالنزاع المتواصل الذي اقترن بفترة حدثت فيها كوارث طبيعية كبيرة في مختلف أنحاء العالم، جعل من العسير ضمان التزامات المانحين، لاسيما بعد توقيع اتفاقات واغادوغو للسلام في عام 2007. ففي الوقت الذي بلغت فيه ثقة السكان في عودة الأمور إلى نصابها أوجها وأخذ التزامهم بتعليم أطفالهم يتجدد، انخفض دعم المانحين إلى 60 في المائة، مما قلّ حجم المواد الغذائية المنتظر تسليمها وعدد الأيام التي يتلقى الأطفال الغذاء فيها.

دور عوامل التنفيذ التي يتحكم البرنامج فيها

29- في المتوسط، لم تتجاوز نسبة الأسر التي تلقى فيها طفل واحد وجبات مدرسية يومياً في الشهر الماضي 29 في المائة من الأسر التي شملها المسح الذي أُجري أثناء التقييم. ولم تختلف هذه النسبة كثيراً حسب المناطق. وتشير المقابلات الهاتفية إلى أن النسبة المئوية للأيام الدراسة التي قُدمت فيها وجبات خلال السنة الدراسية 2009-2010 بلغت أقل قليلاً من 45 في المائة في المتوسط في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى وأكثر قليلاً من 50 في المائة في الجنوب. وبوجه عام، عندما لا تكون هناك وجبة مدرسية، يغادر صغار الأطفال المدرسة وقت الغداء ولا يعودون إليها. أما الأطفال الأكبر سناً، فهم إما يعودون إلى المدرسة بعد الغداء أو يبقون فيها ولا يأكلون.

30- وخلال فترة الاضطرابات الممتدة، تمثلت استراتيجية **البرنامج** في إبقاء الدعم المقدم لسياسة الحكومة المتمثلة في "مدرسة واحدة، مطعم مدرسي واحد". وبعد أن تراخى المانحون في أعقاب اتفاقات واغادوغو للسلام، أسفر نقص المخزونات من الأغذية الذي اقترن بقرار يقضي بمواصلة توفير الخدمات لنفس العدد من المدارس بكمية أقل من الأغذية عوضاً عن منح الأولوية لعدد أقل من المدارس عن قصور الخدمات المقدمة للمدارس وأضعف حصائل المشروع. وحسب بعض مصادر المعلومات الرئيسية، ساهم قرار مواصلة تقديم الأرز للمدارس في الجنوب دون المنطقة الشمالية الغربية الوسطى في إحساس المجتمعات المحلية بانحياز الحكومة للجنوب.

التفاعل بين العوامل السياقية والتنفيذية

31- مع اندلاع الأزمة في سبتمبر/أيلول 2002، تضافرت العوامل السياقية وعوامل التنفيذ الداخلية في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى فأسفرت عن ثلاثة عواقب وخيمة هي: (1) اختار موظفو الحكومة في كثير من الأحيان الانتقال إلى الجنوب أو لم يتلقوا أجورهم، مما زاد العبء الواقع على كاهل المجتمعات المحلية لدفع مرتبات المعلمين أو أجور المعلمين المتطوعين؛ (2) أغلقت المدارس في البداية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وعندما أُعيد فتحها لم يكن لديها مخزونات غذائية لتوفير التغذية المدرسية اليومية أو موارد لدعم توفير تعليم جيد؛ (3) حدت القيود المتشددة على الحركة

بسبب انعدام الأمن من استراتيجيات التكيف لدى الأسر، فافتقرت إلى الموارد اللازمة لتلبية جميع متطلبات عملها وإرسال أطفالها إلى المدارس.

32- وتشير المعلومات القولية المستمدة من أفراد المجتمعات المحلية إلى أن رصد المخزونات الغذائية لم يكن متيناً بعد توزيعها على المفتشيات المحلية للتعليم الابتدائي لتقوم بتسليمها للمجتمعات المحلية. وعندما كفت المفتشيات المحلية عن العمل على الوجه الكامل أو حين تولت منظمات غير حكومية توزيع مخزونات الأغذية على المجتمعات المحلية، أصبح من العسير على موظفي الرصد الخارجيين التحقق من الالتزام بالبرنامج بسبب حالة انعدام الأمن كما لم يشعر الآباء والأمهات والمعلمون أنهم مخولون لرصد الاستخدام الفعال للمخزونات الغذائية.

الاستنتاجات

33- كان برنامج التغذية المدرسية، في صيغته الأصلية، قبل اندلاع الأزمة ملائماً للاحتياجات في ذلك الوقت وآزر على نحو جلي رغبة الحكومة في تحسين الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسي، لاسيما من قِبل الفتيات وذلك من خلال سياستها المسماة "مدرسة واحدة، مطعم مدرسي واحد". بيد أن استمرار الاضطرابات بعد مرحلة الطوارئ حال دون أن تواصل الوسائل المتاحة **للبرنامج** والعلاقة بينه وبين الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية دعم الحصائل التعليمية المبتغاة أو الفوائد المتوقع تحقيقها من شبكة الأمان.

34- ولئن كانت عمليات **البرنامج** قد قدمت الوجبات مستخدمة الأغذية المقواة إلى عدد ضخم من الأطفال في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى وفي الجنوب، فإن عدد أيام الوجبات وانتظامها لم يكونا كافيين لتشجيع الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وإكمالها. ولم تُسجّل فروق في معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل بين الفئات المتلقية للتغذية وغير المتلقية لها سواء في الجنوب أم في المنطقة الشمالية الغربية الوسطى. وإضافة إلى ذلك، ظلت الفتيات أقل إكمالا للمدرسة الابتدائية من الفتيان. وتعذر قياس التأثيرات التغذوية المحتملة بسبب توقف المطاعم المدرسية عن العمل في يونيو/حزيران 2010 قبل بدء العمل الميداني ذي الصلة بالتقييم. وثمّة أدلة واهنة فحسب على أن الوجبات المدرسية حققت مزية ذات شأن للأسر من حيث تحويل القيمة، لاسيما لأشد الأسر ضعفاً التي تعذر عليها مواصلة إرسال أطفالها إلى المدارس بسبب تذبذب الوجبات المدرسية تذبذباً جعل تكلفة المفاضلة بين التعليم والعمل المنزلي باهظة بدرجة يصعب على هذه الأسر تحملها.

35- وأثرت العوامل الخارجية المنبثقة عن النزاع تأثيراً بالغاً في النتائج فزادت مستويات الهشاشة ارتفاعاً، موهنة قدرة الأسر على تعليم أطفالها، لاسيما في أشد الأسر ضعفاً التي أضحى دخلها أقل بمقدار كبير من رصيفاتها الأقل ضعفاً. ورأت بعض الأسر في استئناف التغذية المدرسية عودة الأمور إلى نصابها، بيد أن تذبذب توزيع الأغذية أضعف هذا الحافز على إبقاء الأطفال في المدارس.

36- وقبل الأزمة، كانت هناك مبررات قوية لأن يقدم **البرنامج** دعمه لبرنامج وطني المنشأ حقاً، فالحكومة أعدت استراتيجية استدامة التزم **البرنامج** بدعمها حتى يبلغ برنامج التغذية المدرسية مرحلة الاكتفاء الذاتي من خلال تركيزه على إنتاج الأغذية المحلية المنشأ على مستوى المجتمع المحلي. بيد أن هذه الاستراتيجية لم تساعد بقدر تام في تحقيق أهداف **البرنامج** التعليمية والجنسانية وذات الصلة بشبكة الأمان عندما فقدت الحكومة السيطرة على 60 في المائة من البلاد و40 في المائة من سكانها.

37- وفي سياق تضاؤل التمويل وتنامي الطلب بعد عام 2007، أثر توافق **البرنامج** مع قرار الحكومة القاضي بتقديم الخدمات لنفس عدد المدارس مع تقليل كمية الغذاء عوضاً عن وضع أولويات وتقديم الخدمات لعدد أقل من المدارس تأثيراً سالباً على النتائج أيضاً. وإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن يكون لتقديم سلال غذائية مختلفة لمناطق جغرافية مختلفة خلال فترة الاضطرابات الممتدة واستفحال انعدام المساواة بين مختلف المناطق الجغرافية ضلع في خلق انطباعات بعدم الإنصاف.

38- وأدت الأزمة التي اندلعت في كوت ديفوار في عام 2010 إلى إغلاق الخدمات التعليمية وحدت من قدرة فريق التقييم على إدراك كل ما قد يتمخض عنه الاضطراب الاجتماعي- السياسي من تأثيرات على الأسر الضعيفة. وحتى يتم الحصول على معلومات أكثر عمقاً من تقييمات الهشاشة والأمن للأسر الضعيفة، فلن يكون من المستطاع اقتراح نماذج تعاون جديدة.

التوصيات

التوصيات الواقعة في نطاق اختصاصات البرنامج

39- **التوصية 1:** إعادة تركيز التغذية المدرسية على تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة والنجاح فيها، لاسيما بين أشد الأسر ضعفاً، عندما تستقر الأوضاع الاجتماعية- السياسية. وإثر التوصل إلى حل للأزمة الحالية، إجراء دراسة تتيح فهماً أفضل للأسباب الكامنة وراء تدني مشاركة الفتيات في المدارس بحيث تتمكن الاستراتيجية المختارة من الإحاطة بالتحديات التي تواجه الفتيات.

40- **التوصية 2:** تحسين درجة انتظام الرصد التشاركي، من قِبل موظفي **البرنامج** في البداية ومن ثمّ من اللجان الفرعية لإدارة الغذاء في المدارس على نحو يعزز ثقة المجتمع المحلي في التزام **البرنامج** والإدارة الوطنية للتغذية المدرسية حيال المطاعم المدرسية وتحسين فرص الحصول على التعليم، وبوجه أخص للفتيات.

41- **التوصية 3 :** إعادة العمل بالحصص الغذائية المنزلية أو التحويلات النقدية لأشد الأسر ضعفاً أثناء الموسم الأعجف ريثما تُحصد المحاصيل وذلك بغية حث الأسر على مواصلة إرسال أطفالها إلى المدارس بدلاً عن إخراجهم منها لتوفير العمل في الأطوار الحرجة من دورة الإنتاج.

التوصيات التي تستلزم التعاون مع جهات فاعلة أخرى

42- **التوصية 4:** إعادة التفاوض بشان استراتيجية الاستهداف مع الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية لضمان حصول أطفال اشد الأسر ضعفاً على التغذية المدرسية. ويمكن أن تشمل الاستراتيجية ما يلي: (1) إنشاء صندوق للمنح الدراسية باستخدام جزء من المبلغ الذي يُدفع حالياً للإدارة الوطنية للتغذية المدرسية وقدره 10 فرنكات أفريقية عن كل طالب لتغطية التكاليف التشغيلية للتغذية المدرسية حتى تتمكن أشد الأسر ضعفاً من الحصول على الوجبات المدرسية أو؛ (2) إعداد سياسة قطرية تكفل حصول أشد الأسر ضعفاً على الوجبات.

43- **التوصية 5:** تحقيق التناسب بين التغطية والموارد. وحيث يُتوقع أن تكون الموارد المتاحة أقل مما هو مقرر، تقديم الأغذية لعدد أقل من المدارس، مع منح الأولوية للمدارس في أشد مناطق البلاد افتقاراً للأمن الغذائي والأمن الاجتماعي- السياسي. وينبغي إبقاء الإمدادات لنسبة 90 في المائة من جميع أيام الدراسة، مما يستلزم اختيار المجتمعات المحلية المرشحة لتلقي دعم **البرنامج** اختياراً صائباً بالاستعانة بنتائج تقييم قطري للأمن الغذائي والمخاطر.

44- **التوصية 6:** تفعيل اللجان الفرعية لإدارة الغذاء في المدارس ببناء قدراتها على رصد برنامج التغذية المدرسية ومساءلة الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية بشأن الأغذية كماً ونوعاً بغية الحفاظ على كفاءة النظام ونجاعته وثقة المجتمع المحلي فيه.

45- **التوصية 7:** بالتعاون مع الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إعداد طائفة من الأنشطة للمجموعات المجتمعية دعماً لاستدامة المطاعم المدرسية. وما إنتاج الأغذية لاستهلاكها في المدارس سوى أحد الخيارات وينبغي استكشاف بدائل أخرى، لاسيما للمجتمعات المحلية شبه الحضرية حيث تكون ملكية الأراضي مبعث توتر.

46- **التوصية 8:** في الحالات التي يتزامن فيها الموسم الأعجف وموسم الحصاد مع العطل المدرسية، التفاوض مع الإدارة الوطنية للتغذية المدرسية لدراسة تعليم المهارات الحياتية للمنقطعين عن الدراسة مع قيام **البرنامج** بدعم مواظبتهم بتزويدهم بوجبات مدرسية وبحصص غذائية منزلية.

47- **التوصية 9:** إثر انحسار الأزمة الحالية، تحديد المدارس التي تقل فيها معدلات إكمال الدراسة عن المعدلات الوطنية/الإقليمية وإجراء مناقشات في إطار مجموعات التركيز مع طائفة واسعة النطاق من الآباء والأمهات والمعلمين وكبار السن لتحديد السبل الكفيلة بتحسين هذه المعدلات. وإذا كانت جودة التعليم عائقاً، تحديد المنظمات العاملة في قطاع التعليم واستكشاف مدى استعدادها لتضمين هذه المجتمعات المحلية في برمجتها، مع قيام **البرنامج** بتقديم المساعدة الغذائية.

48- **التوصية 10:** إذا استمرت الأزمة الحالية، ينبغي على **البرنامج** إجراء تقييم سريع للأمن الغذائي ومناقشات مجموعات التركيز مع الممثلين ـ النساء والرجال والأطفال- من مختلف فئات الهشاشة الأسرية لتحديد مدى ملاءمة أسلوب التغذية المدرسية الحالي والتغييرات اللازم إحداثها حتى تشكل التغذية المدرسية شبكة أمان لأشد الأسر ضعفاً. وهذا العمل ضروري قبل تحديد مجموعة آليات التسليم ـ التحويلات النقدية، الحصص الغذائية المنزلية، البسكويت، الوجبات الساخنة في المدارس- لاستدامة التزام الأسر حيال تعليم الأطفال في سن الدراسة الابتدائية أثناء فترة الاضطراب الممتدة.

الملحق

خريطة كوت ديفوار بعد اتفاق Linas-Marcoussis لعام 2003

المناطق

منطقة تسيطر عليها الحكومة (الجنوب)

منطقة لا تسيطر عليها الحكومة (القوات الجديدة)- المنطقة الشمالية الغربية الوسطى

منطقة عازلة أنشئت في عام 2003، حُوِّلت إلى منطقة ثقة بموجب اتفاق واغادوغو لعام 2007.

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة.

WFP
wfp.org/ar